في الموقف بان يتاخر او يساويه الثالث اجتماع المأموم والامام بمكان
واحد الرابع وهو من زيادة الشارح توافق نظم صلاتيهما في الافعال الظاهرة
فلا يصح اقتداء مصل الظهر مثلا بمصلي الكسوف بركوعين ولخامس وهو
من زيادة الشارح ايضا التوافق في سنن تختص المخالفة بها كجهرية قراءة وتشهد
اول السادس وهو من زيادة الشارح ايضا بتبعية الامام بان يتاخر تحرمه
عن تحرمه ولا يسبقه بركنين فعليين ولا يتخلف عنه بهما قال ذكر اربعة شروط
والماتن اقتصر على اثنين واندرج في ثانيهما العلم بانتقالات الامام وهو
سابع وقد نظمها بعضهم بقوله

وافق النظم وتابع واعلمن افعال متبوع مكانا يجمعن
واحذر تخلف فاحش تاخر في موقف مع نية فحرر

وبقي من شروط القدوة امور ذكرها الشارح لا بعنوان الشرطية مع كونها
منها احدها ان لا يعلم بطلان صلاة من يريد الاقتداء به كمن يرى امامه
ثانيها ان لا تكون صلاة الامام ناقصة موجبة للعقضا كما انتهما ان لا يفضل
المأموم على الامام بصفة ذاتية كالذكورة والاوثرة رابعها ان لا يفضله في
القراءة فلا يصح اقتداء قارئ بامي خامسها ان لا يكون بالامام مانع من
الاستقلال فلا يصح اقتداء بمقتد بحملها الثاني عشر شرطا على المأموم
اي مريد الايتمام به او يخرج لك كالمأمومية والجماعة مطلقا اي سواء كان
في المؤدى اي في الحكم او في المنشا وفي جمعة ومثلها المنذورة جماعتها
والمجموعة بالمطر والمعادة نعم تصح في النية في المنذور جماعتها منفردا
وان اثم بفوت النذر وتابعه في فعل اي ولو واحدا كثيرا اي عرفا قول
للمتابعة خرج به ما لو لم يتابعه او تابعه في قولي غير السلام او فيما ذكر
بلا انتظار او بعد انتظار يسير او بعد انتظار كثير لا لاجل المتابعة فلا يضر
بطلت صلاته ولا فرق بين العالم بالمنع والجاهل به على المعتمد كما
وتابعه كامرا لا حاجة اليه لعلمه انعقاد نيته قال وتوهم من لم يتامل ان هذا على
قوله انه وتابعه في فعل الخ وليس كذلك كما عرفت وعبارة المرحومي قوله بطلت
صلاته

صلاته لمتابعته المعتمد بطلان صلاته بمجرد الخطا وان لم يتابعه لان فساد النية
مبطل ان وقع في الاثنا وما نع من الانعقاد ان وقع في الامتزازي صحت
اي لان الخطا لم يقع في الشخص لعدم تاتيه فيه بل في الظن ولا عبرة بالظن البين
خطاوه ثم المنهج وان لم يكن اماما في الحال اي ان وثق بحصول الجماعة
على المعتمد فان لم يثق فلا تصح النية لكن لا تضر كذا بخطا المديان ثم
رايته بهامش عن سم على حج انه يضر لتلاعبه الا ان جوز اقتداء جنبي او ملابسه
فراجعه حاز الفضيلة من حين النية بخلاف نية الايتمام بعد التحرم
فانها مكروهة بغوته لفضيلة الجماعة كما قاله سم وفعله المرحومي في الحاشية
والفرق ان الامام مستقل في الحالين والمأموم كان مستقلا ثم صار تابعا
فاخطت رتبته فكره في حقه ذلك فتامل فانها تتبعض جماعة وغيرها
اي كالمسبوق فانه يتم صلاته منفردا ان لم يكن من اهل الوجوب وقوله
ونوى غير الجمعة بان نوى الظهر واذا نواه بهم انتظروه في التشهد الاول
والافضل الانتظار خان نوى الجمعة بشرطت نية الامامة وظاهره وقبل
المعادة المنذورة جماعتها والمجموعة بالمطر لكن لو صلى المنذورة جماعتها
فرادى انعقدت مع اثمه بتركه لجماعة بخلاف الثلاثة الباقية اعني الجمعة والمعادة
والمجموعة بالمطر فلا تنعقد اما اذا نوى ذلك اي نوى الامامة واخطا في
تعيين المأموم في صحاح النسخ اما اذا كان ذكر في الجمعة الخ اي الخطا في تعيين
تابعه وهذه هي الصواب فانه يضر اي ما لم يوجد اشارة كالمأموم لان
ما يجب التعرض له لا يشير الى قاعدة شهيرة هي ان ما يجب التعرض له جملة
او جملة وتفصيلا يضر الخطا فيه كالجمعة فانه يجب التعرض فيها لنية الجماعة
وما لا يجب التعرض له جملة كنية الامام في غير الجمعة لا يضر الخطا فيه فاذا عين
في نية جماعة فبان خلافه لم يضر لانه لم ينو الامامة من اصلها لم يضر ولو عين
الامام في الجمعة دون الاربعين بالعدد كعشرة او بالاسم لم يضر الا ان نوى عدم الاتمام
بغيرهم فيضر سواء كان زايدا على الاربعين او لا صحت صلاته مطلقا اي سواء
من قدام الامام او من خلفه وعبارة قال اي سواء من جهة القبلة او لا